2022-09-04
العدد:3703

مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

# التقرير اليومي:

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية
The situation of Palestinian refugees in Syria

## بسبب المخدرات.. نشطاء يدقون ناقوس الخطر في مخيم خان

- فقدان طفل فلسطيني من أبناء مخيم جرمانا
- سوريا. تعميم جديد بخصوص جواز السفر المستعجل
- السلطات اللبنانية تحبط محاولات مهاجرين الوصول إلى أوروبا

## آخر التطورات

أطلق نشطاء من أبناء مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين نداءاً للأهالي طالبوا خلاله بضرورة اتخاذ أقصى درجات الحيطة والحذر مع أبنائهم المراهقين بعد انتشار ظاهرة المخدرات والحشيش.

وذكرت صفحات التواصل الاجتماعي في المخيم أن الظاهرة تستدعي دق ناقوس الخطر بعد أن باتت منتشرة بشكل كبير بين المراهقين، ويقوم التجار بالعمل على انتشارها بين طلاب المرحلة الثانوية من خلال بعض الطلاب والطالبات.

إلى ذلك نبَّه نشطاء من أبناء المخيم إدارة ثانوية خان الشيح إلى أهمية إجراء تفتيش مفاجئ لحقائب الطلاب خاصة بعد ورود أنباء تؤكد تورط بعض الطلاب مع تجار مخدرات.

ويرجح مراقبون من أبناء المخيم أن تكون جهات محسوبة على الأجهزة الأمنية السورية وراء الانتشار الكبير والسريع للمواد المخدرة في مخيم خان الشيح، وغالبية المناطق بهدف إفساد المجتمع وجني المزيد من الأموال ناهيك عن عمليات الابتزاز المتوقع حدوثها مع دخول الشبان مرحلة الإدمان.

من جانبهم أعرب الأهالي عن قلقهم الشديد بسبب انتشار هذه الظاهرة التي باتت تشكل هاجساً يؤرقهم دون قدرتهم على فعل الكثير في ظل التراخي الأمني وإشراف بعض عناصر الأمن على رعاية تلك التجارة.

وخلفت الحرب في سوريا العديد من الآفات الاجتماعية التي لم يألفها المجتمع الفلسطيني ولا السوري طيلة العقود الماضية وانتشرت كالنار في الهشيم، وذلك لهشاشة الواقع الاجتماعي الذي خلفه التهجير نتيجة الصراع، ناهيك عن تردي الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة.

في شأن مختلف أفاد مراسل مجموعة العمل في ريف دمشق، أن الطفل الفلسطيني "ماهر صايل " فُقد أول أمس الجمعة، بعد خروجه من منزله في مخيم جرمانا للاجئين الفلسطينيين، دون أن تتوفر معلومات عن مصيره منذ ذلك الوقت.

من جانبهم طالب نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي من أبناء مخيم جرمانا الأهالي بالمساعدة للعثور على الطفل وإعادته إلى عائلته من خلال توجيههم للاتصال بعدة أرقام تعود لعائلة الطفل المفقود.

ووثقت مجموعة العمل أكثر من (333) لاجئ فلسطيني مفقود منذ بدء أحداث الحرب في سورية، نصفهم من أهالي مخيم اليرموك، وكشفت المجموعة أن عدداً منهم اعتقل على يد النظام السوري ويتكتم على مصيره.

في سياق بعيد أصدرت وزارة الداخلية السورية تعميماً يقضي باستيفاء مبلغ 500 ألف ليرة سورية لاستصدار جواز سفر مستعجل بنفس اليوم للمواطنين السوريين ومن في حكمهم من اللاجئين الفلسطينيين.

وقالت وزارة الداخلية في البيان إنها وحرصاً منها على تلبية رغبة الإخوة المواطنين الذين هم بأمس الحاجة للحصول الفوري على جواز السفر فإنها قررت وجوب استيفاء الجواز رسوم بدل الخدمة بمبلغ وقدره 500 ألف ليرة سورية على أن يُسلم لصاحب العلاقة بنفس اليوم من إدارة الهجرة والجوازات وفروعها في المحافظات، ويلغى بذلك التعميم السابق رقم 593/ص تاريخ 24-5-2022، الذي حدد المبلغ بـ 302300 على أن يصدر خلال يومين.

وكانت وزارتا الداخلية والاتصالات في الحكومة السورية قد حددتا ثلاث شرائح مالية لتنفيذ معاملات جوازات السفر بعد الإعلان عن إطلاق خدمة لتحميل الأوراق الرسمية اللازمة لإصدار جواز السفر ودفع قيمته إلكترونياً.

بالانتقال إلى لبنان أعلنت السلطات اللبنانية إحباطها عدة محاولات هجرة عبر البحر، انطلاقاً من السواحل الشمالية للبلاد، وقال الجيش اللبناني إن وحدات من القوات البحرية تمكنت من توقيف عدة قوارب في عرض البحر كانت تقل مواطنين لبنانيين وسوريين ولاجئين فلسطينيين من سوريا ولبنان، كذلك توقيف مهربين لبنانيين تقاضى بعضهم مبلغ أربعة آلاف دولار عن كل شخص مقابل عملية التهريب.

وأفادت مصادر أن قوارب الهجرة المغادرة للسواحل اللبنانية باتت شبه يومية، مع ارتفاع نسب الفقر والبطالة، وتدهور القدرة الشرائية لدى معظم الفئات المقيمة هناك، فيما يرى مراقبون أن للهجرة عبر البحر أثماناً كبيرة وخطيرة لن تثن الساعين للهرب من جحيم الفقر عن المحاولة.

وشهدت سواحل البلاد يوم 24 من نيسان/أبريل الماضي فاجعة تمثلت بغرق قارب يحمل العشرات من المهاجرين، بينهم عدد كبير من النساء والأطفال، قبالة سواحل مدينة طرابلس (شمال) أثناء توجههم إلى دول الاتحاد الأوروبي.

هذا ويبلغ عدد الفلسطينيين السوريين المقيمين في لبنان 29 ألف لاجئ، يعانون من أوضاع إنسانية مزرية نتيجة التدهور الاقتصادي والمعيشي وغلاء الأسعار وعدم توفر موارد مالية، وانتشار البطالة، ناهيك عن شح المساعدات الإغاثية المقدمة لهم من المؤسسات والجمعيات الخيرية، ناهيك عن تقليص مساعدات الأونروا.